أولا :واقع الرعاية التربوية للمتخلفين عقليا بمدارس التربية الفكرية

لكي نتعرف على واقع الرعاية التربوية للمتخلفين عقليا بمدارس التربية الفكرية، ينبغي لنا التعرف على الظروف المجتمعية والمبادئ والأسس التي تحكم هذا المجال سواء من خارجه أو من داخله، ومن أهمها ما يلي:

١ ــ احترام الإنسان كقيمة في حد ذاته، وزيادة الوعي الإنساني، وتغير الاتجاهات نحو أحقية المعوقين في التعلم.

٢ – اعتناق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص.

٣ – المحاولات المجتمعية التربوية للتخفيف مما أصيب به المتخلف عقليا من ضرر هو وأسرته، وتعتبر هذه العوامل جميعا من المؤثرات المجتمعية التي تحكم مجال تعليم المتخلفين عقليا من خارجه، ولأهميتها ينبغي الحديث عن كل عامل منها على حدة كما يلي:

١ – احترام الإنسان كقيمة في حد ذاته :

من أهم خصائص العصر الحديث زيادة الوعي الإنساني، وتغير الاتجاهات نحو أحقية المعوقين في التعليم، وبناء على ذلك ظهرت أهم المسلمات التربوية، وهي أنه لكل طفل الحق في الحصول على التربية لا فرق في ذلك بين السوي والمعوق، كما أن أغراض التربية وأهدافها متماثلة في جوهرها بالنسبة لجميع الأطفال، وأصبح هناك اعتراف عام بضرورة تربية المختلفين عقليا باعتبارهم أفراد إنسانيين يجب مساعدتهم على التكيف في المجتمع والاستفادة بقدراتهم مهما كانت محدودة، ويعتبر ذلك صدى لدوي الصيحات العالمية التي نادت بزيادة الاهتمام المتخلفين عقليا، وإعداد البرامج المناسبة لهم(٣٢)

وكان من نتيجة ذلك أن أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الطفل في العشرين من نوفمبر ١٩٥٩م، ويحدد هذا الإعلان المستوى الذي يجب أن تحققه ليضمن للأبناء حياة سعيدة في مجتمع أفضل، وأصبح لزاما على الآباء والهيئات والسلطات المحلية والحكومات الاعتراف بالحقوق التي ينادي بها هذا الإعلان، وأن يعملوا على تحقيقها. وقد جاء في إحدى مواده أن للطفل المعوق جسميا أو عقليا أو اجتماعيا الحق في العلاج والتربية والرعاية التي تتفق مع حالته الخاصة (٣٣)

واستجابة لهذا صدر الميثاق العربي لحقوق المعوقين، الناتج عن مؤتمر الكويت الإقليمي عام ١٩٨١م، وحديثا عقد في مصر مؤتمر مستقبل خدمة المتخلفين عقليا تمشيا مع عقد الوقاية الذي أطلقته الأمم المتحدة على الفترة من عام ١٩٨٣ ــ ١٩٩٢م، والذي يؤكد على أحقية احتياج كل فئات المختلفين، وكل مستويات التخلف للتعليم والتدريب، واعتبار ذلك حقا أساسيا من الحقوق الإنسانية التي يجب ألا يحرم المعاق عقليا منها، مع ضرورة إيضاح أن التعليم المقصود هو التعليم الاجتماعي بأوسع معانيه، وليس التعليم المدرسي المنظم، على أن يكون الهدف البعيد لهذا التعليم والتدريب هو توفير مزيد من الاستقلال والقدرة على الاعتماد على النفس للمعاق، وفي حدود ما تسمح به حالته. (٣٤)

ومن هنا لقيت مشكلة تعليم المتخلفين عقليا اهتماما كبيرا، فأنشأت الكثير من الدول الفصول الخاصة وانتشرت معاهد التربية الفكرية وتخصص المدرسون والمدرسات في تعليم المتخلفين عقليا.

ولا ريب أن عزل الطفل المصاب بالتخلف في أماكن خاصة به يعد اعتداءا صارخا على الإنسان كقيمة في حد ذاته، وحرمانه له من استغلال إمكانياته إلى أقصى حدودها، ثم أنه ليس هناك مبرر منطقي لعزله عن المجتمع، صحيح أنه أقل من العاديين إدراكا وإنتاجا واستعداده للتعلم أقل، وقدرته على التذكر والفهم والتفكير، وحل المشاكل محدودة، إلا أنه ليس له نفس عقل الفرد العادي، وأن ما يميزه عن الأفراد العاديين هو اختلافه في درجة الذكاء فقط وليس في النوع، ومن جهة أخرى فإننا أبناء مجتمع واحد نعيش معا في عالم إنساني واحد والأسرة الواحدة قد تتضمن الطفل المصاب بالتخلف، والطفل العادي جنبا إلى جنب (٣٥)

فالمتخلفون عقليا أفراد إنسانيون، لذلك من واجب المجتمع الإنساني أن يوفر لهم قدرا مناسبا وضروريا من التربية التي تمكنهم من الحياة السعيدة والاندماج في المجتمع والاستفادة من طاقاتهم، وقدراتهم مهما كانت محدودة، وكان لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أثر كبير في تعميق حق المتخلفين في الحصول على التعليم، بل والحق في تطبيق قانون إلزامية التعليم للجميع على السواء.

٢ – ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص :

تنادي التربية الحديثة كما تنادي الفلسفات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها المجتمعات اليوم، بحق كل فرد في الانتفاع بالخدمات التربوية التي تساعده على النمو والوصول إلى أقصى مدى تؤهله له إمكانياته، ومن ثم بدأ الاهتمام واضحا جليا في العناية بالمعوقين حتى تهيأ لهم حياة أفضل ومستوى معيشة مناسب(٣٦)

فالمعوقون عموما والمتخلفون عقليا على وجه الخصوص لهم قدرات محدودة، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لهم يعني إتاحة الفرصة لهم للنمو إلى أقصى ما تسمح به قدراتهم، ومن الناحية الاجتماعية تعتبر رعاية المتخلفين، وتربيتهم أحد عوامل الحد من الرزيلة والقضاء على الجريمة، ووسيلة لتجنب النتائج الاجتماعية التي تترتب على إهمال الرعاية لهذه الفئة (٣٧)، وبصرف النظر عن درجة عجز الطفل المتخلف هو قبل أن يكون متخلفا مواطن وإنسان له حقوق وعليه واجبات شأنه في ذلك شأن أي مواطن عادي، فللطفل غير العادي على الدولة من الحقوق ما للطفل السوي تماما (٣٨)، في ظل المجتمع الديمقراطي، ولكن طوال سنوات عديدة صدرت فيها عدة قوانين لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، للتلاميذ المتخلفين عقليا في المجتمع المصري، إلا أن هذا المبدأ لم يتحقق إلى الآن.

ففي عام ١٩٥٦، صدر قانون الإلزام في التعليم الابتدائي رقم ٢١٣ لعام ١٩٥٦، وفي المادة (٤) أعفي الطفل من الإلزام إذا كان مصابا بمرض أو بعاهة بدنية، أو عقلية تمنعه من تلقي الدراسة.

كما كان لاعتناق الدولة لمبدأ ديمقراطية التعليم الأثر في إصدار القانون رقم ٦٨ م لسنة ١٩٦٨م لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، إلا أنه ينص على : " إذا أنشئت بجهة ما مدارس، أو فصول ابتدائية لتعليم ورعاية الأطفال المعوقين، تتسع لقبول جميع الموجودين منهم بهذه الجهة طبق حكم الإلزام عليهم" وهو بذلك يظهر التناقض والقصور في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين التلاميذ المتخلفين والأسوياء حيث جعل الإلزام للمعوقين مشروطا بوجود العدد الكافي من الفصول والمدارس (٣٩)، وفي عام ١٩٩٠ م لم يتحقق أيضا مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للمعوقين، فقد صدر القرار الوزاري رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٠م. وفي المادة (٩) يقبل التلاميذ المعوقين في حدود الأماكن الخالية بمدارس التربية الخاصة، وهو ما يوضح مدى ظلم المجتمع المصري لأفراده المعوقين (٤٠)، بالرغم من أن حقبة التسعينات تشهد "الإعلان عن عقد حماية الطفل المصري ورعايته الذي أعلن القرار السياسي متضمنا لتوفير الرعاية للطفل المعوق وتنمية الوعي بأهمية تحديث وسائل الوقاية والرعاية للأطفال ومحاولة الأخذ بأحدث معطيات العصر في هذا المجال، وصولا لتوفير الحياة السعيدة لهم" (٤١). وهو ما نأمل أن يكون له صدى واقعي وترجمة عملية في عصرنا الحالي حيث نجد الاهتمامات تتعاظم يوما بعد يوم في مجال تربية المتخلفين عقليا على كل المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية.

٣ ــ المناخ الاجتماعي لمشكلة التخلف العقلي:

من المسلم به أن المجتمع مسئول مسئولية مباشرة عن رعاية وتربية المعوقين عقليا بالإضافة إلى أنه يعتبر الوعاء الأساسي الذي تستنبت فيه بذور التطبيع الاجتماعي للمتخلفين عقليا، كما أن التربية هي وسيلة المجتمع في ترجمة نفسه في سلوك أفراده، وإذا كان الإنسان هو المحور الذي تدور حوله التربية فلا يمكن أن ننظر إليه منعزلا عن المجتمع، فالإنسان لا يعيش ولا ينمو إلا في مجتمع، والتربية هي الوسيلة الوحيدة والأكيدة التي يمكن أن تحول هذا المخلوق الآدمي من مجرد فرد عاجز إلى إنسان يشعر بالانتماء إلى المجتمع، وله فيه اتجاهات وآماله.

إن ما أحدثته التطورات السريعة في الفلسفات الاجتماعية وفي نظريات التعلم وفي المجالات التكنولوجية فيما يشبه الثورة المستمرة، والتي جعلت العمل في مجال تربية المتخلفين من الصعوبة بحيث أصبح من الضروري أن نفهم الإطار الديناميكي المتغير للتربية والمجتمع (٤٢).

فالمناخ الاجتماعي لمشكلة التخلف العقلي متعدد الأبعاد، ويتطلب الأمر في هذه الحالة معالجتها من جوانب متعددة، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ ــ نظرة المجتمع للتخلف العقلي باعتباره وصمة عار ارتبطت بالأسرة، فقيدت حركتها ومن تعاملها مع الآخرين.

ب ــ تلاشي المفاهيم العلمية الصحيحة في مناخ المجتمع المصري، وبخاصة ما يتعلق بالمسئولية المحدودة للوالدين.

ج – تراجع قضية حقوق المتخلفين، وفرص تنميتهم وتطوير أدائهم أمام نمط التفكير والتعامل السلبي للأسرة، الناتج عن الإحساس بالدونية وإنكار وجود طفل متخلف بالأسرة.

د ــ التعامل الهامشي للمجتمع مع المتخلفين عقليا في ظل غياب المعلومات، ويمتد الأمر أحيانا إلى رفض إتاحة فرص تشغيل المدربين منهم في الأعمال المناسبة، وتظهر هذه المشكلات بصورة أكبر في المجتمعات الريفية، والمستويات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا في المجتمع.

ولتغيير هذا المناخ الاجتماعي نحو المتخلفين عقليا، يحتاج الأمر إلى استخدام الإعلاميين العاملين في برامج المرأة والأسرة والطفل، لإعادة ربط قضاياهم بالمجتمع، وتصحيح المفاهيم الخاصة بهم، وبذلك يتسع مجال العناية بالمتخلفين عقليا من مجرد التدريب والتعليم بمدارس التربية الفكرية، وغيرها من المؤسسات المناظرة، إلى التدخل المبكر والوقاية والتأهيل في المجتمع بمعنى الإدماج في المجتمع، حيث التعلم بالممارسة للدور الاجتماعي والإنساني (٤٣). ويقتضي الأمر وجود نظرة شاملة لمشكلة التخلف العقلي من حيث ظروفها، وعواملها المجتمعية، والمواجهة الصريحة، والجادة لتلك

الظروف والعوامل، كما ينبغي الانطلاق من مبدأ مضمونه الإيمان بأن الإنسان المتخلف يمكن أن يشارك مجتمعه بجهده. وفي ضوء ذلك ينبغي النظر إلى التخلف العقلي على أنه، لا يعني حكما أبديا على الإنسان المتخلف بأنه لا قيمة له وسط مجتمع العاديين.

وإذا كان كل ما سبق هو أهم ما يحكم مجال تربية المتخلفين عقليا من خارجه، فهناك أيضا ما يحكمه من داخله ويؤثر على كفاية وكفاءة هذا النوعية من التعليم والتي يمكن تناولها بإيجاز كما يلي:

نبذة تاريخية مختصرة عن نشأة الرعاية التربوية للمتخلفين عقليا :

لم ينقذ فئة المتخلفين عقليا من عذاب العصور الوسطى في أوروبا إلا التجارب العلمية والبحوث في العصر الحديث، التي أثبتت أن هذه الفئة تعاني من حالة عقلية تحتاج إلى الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية إلى حد يمكنهم من التعايش مع المجتمع والاعتماد على أنفسهم في كسب العيش، وكانت بداية هذه الجهود بإيتارد ثم سيجان، منتسوري وبينيه، وكثيرين غيرهم من العلماء المهتمين بهذا المجال.

وكان بداية الاهتمام بتعليم المعوقين في مصر جهودا فردية وجماعات دينية وهيئات خيرية، وكان اهتمامها موجها لفئة المعوقين بصريا، بدافع من الشفقة والإحسان. ومع بدايات المد الثوري وتغير المناخ الاجتماعي بمصر في بداية الخمسينات بدأت العناية النفسية والاجتماعية والتربوية (٤٥). ففي عام ١٩٥٠م، أنشأت وزارة التربية والتعليم ثلاث عيادات سيكولوجية للمتخلفين عقليا، مزودة بالمختصين والمختصات في علم النفس والاجتماع (٤٦). إلا أن الثورة في بدايتها لم تظهر اهتماما إلا بتربية المعوقين بصريا وسمعيا فقط، وتوفير التعليم الابتدائي لهم، بينما لم يتوفر التعليم لفئة المتخلفين عقليا إلا في نهاية عام ١٩٥٦م (٤٧). حيث تأسس أول معهد للتربية الفكرية بالدقي، ويقبل به الأطفال الذين تتراوح درجة ذكائهم من (٥٠ ــ ٧٥)، أما الذين تنخفض درجة ذكائهم عن ذلك فقد ترك الأمر العناية بهم إلى وزارة الشئون الاجتماعية (٤٨)، وكان الاهتمام بإعداد معلم الطفل غير العادي، بإرسال بعثات إلى إنجلترا وفرنسا للاطلاع على أهم وسائل تربية وتعليم المعوقين، وكانت مدة البعثة ثلاثة أشهر (٤٩). وأجمع أولئك المبعوثون أن الدول

الأوروبية متقدمة في تربية الأطفال المعوقين، وبالمقارنة بما تبينوا أن عدد المدارس الخاصة بتعليم المعوقين في مصر قليلا جدا، ولا يتناسب مع الزيادة في عددهم.

ففي عام (١٩٥٥ ــ ١٩٥٦) كان عدد معاهد الشواذ (١٧) ويضم (١٠٤) فصلا مقابل عدد التلاميذ الذي بلغ (٦٩٢) بنين، (٤١٢) بنات في جميع محافظات الجمهورية، وبلغ عدد المدرسين في معاهد الشواذ (٤٢) مدرسا، و(١٤٣) مدرسة، ويتضح من هذا قلة عدد المتخصصين في تربية وتعليم التلاميذ المعوقين. وكانت هذه المدارس تخضع لإشراف قسم الشواذ الذي أنشئ عام ١٩٤٥م للإشراف على تربية وتعليم التلاميذ العميان (٥٠) والبكم. ويتبع إدارة التعليم الأولى بوزارة التربية والتعليم، وفي عام ١٩٦٢م، أنشئت إدارة التربية الخاصة، كإدارة قائمة بذاتها، للإشراف على مدارس وفصول التلاميذ المعوقين (سمعي وبصري وعقلي) (٥١).

ولكن بالرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاما على هذا النظام التعليمي إلا أنه لم يأخذ حقه من الرعاية التربوية الكافية، ويتضح ذلك من خلال التعرض للجانب الكمي من تعليم المتخلفين عقليا.

تطور أعداد التلاميذ والمعلمين بمدارس وفصول التربية الفكرية:

يمكن التعرف على مدى العجز الذي يعاني منه هذه النوعية من التعليم، من خلال أحدث الإحصائيات التي أصدرتها إدارة التربية الخاصة، والتي توضح أن عدد مدارس التربية الفكرية يبلغ خلال العام الدراسي ١٩٩٣ ــ ١٩٩٤م (٦١) مدرسة فقط، (٣٥) فصلا ملحقا بالمدارس الابتدائية للأطفال العاديين، في الوقت الذي تتزايد فيه قوائم انتظار التلاميذ للالتحاق بالدراسة في هذه المداس (٥٢) وقد قامت الباحثة بتقدير مدى استيعاب هذا النظام للتلاميذ المتخلفين عقليا في سن المدرسة، فوجدت أنه يبلغ حوالي ٢٠% فقط.

والجدول التالي رقم (٢) يوضح تطور أعداد المعلمين ونسبتهم للتلاميذ، ومتوسط كثافة الفصل بمدارس وبفصول التربية الفكرية.

جدول رقم (٢)

يوضح تطور أعداد الفصول وأعداد التلاميذ ونسبتهم للمعلمين المتخصصين

خلال الفترة من ٩١ ــ ١٩٩٤م

السنوات	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد المعلمين المتخصصين	إجمالي عدد المعلمين	%	نسبة معلم متخصص: تلميذ
٩٢-٩١	٦٧٩	٦٠٣٥	٤٩٥	١٣٠٣	٣٨	١٢,٢:١
٩٣-٩٢	٧٤٩	٦٧٦٩	٤٢١	١٣٥٩	٣١	١٦,١:١
٩٤-٩٣	٨١٣	٧٥٣٥	٤١٠	١٤٦٨	٢٨	١٨,٤:١

المصدر : وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للتربية الخاصة، إدارة التربية الفكرية، مجموعة إحصاءات قامت الباحثة بجمعها.

نلاحظ من الجدول تزايدا في أعداد التلاميذ، فقد بلغ عدد التلاميذ ٦٠٣٥ خلال العام الدراسي ٩٢/٩١. ثم تطور ليبلغ ٧٥٣٥ تلميذ خلال العام الدراسي ٩٤/٩٣. وفي المقابل نلاحظ التناقص الكبير في نسبة المعلمين المتخصصين، بالمقارنة بالمعلمين غير المتخصصين، فقد بلغت النسبة ٣٨% خلال العام الدراسي ٩٢/٩١، تراجعت النسبة لتصبح ٢٨% خلال العام الدراسي ٩٤/٩٣. ونتيجة لذلك تناقصت نسبة المعلم : التلميذ، حيث بلغت النسبة معلم لكل ١٢ تلميذ ا تقريبا، ثم معلم لكل ١٨ تلميذ تقريبا خلال العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣، وقد يرجع هذا التناقص في أعداد المعلمين المختصين إلى عدم تناسب نظام رواتب وحوافز المعلمين، مع المجهود الشاق الذي يبذله المعلم مع هذه النوعية من التلاميذ، وبالمقارنة مع رواتب وحوافز نظيره بالمدارس العادية حيث وجد أن الفارق الوحيد الذي أضافه القرار الوزاري لحوافز معلمي التلاميذ المعوقين، هو مبلغ (٢٠) جنيها فقد زيادة في الحوافز (٥٣)، وقد كان ذلك سببا في هروب أعدادا كبيرة من المعلمين للعمل في الجمعيات الأهلية، المدارس الخاصة، أو الهجرة لدول الخليج للعمل بصفة دائمة أو مؤقتة.